العنف القائم على النوع الاجتماعي في التعليم العالي في افريقيا والشرق الأوسط

الأدلة والسياسات، وأولويات البحث

ينتشر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي على نطاق واسع ولكنه غير مدروس بما يكفي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. بينما حظيت مؤسسات التعليم العالي في البلدان ذات الدخل المرتفع، ولا سيما الولايات المتحدة، باهتمام أكاديمي واسع، إلا أن السياقات في إفريقيا والشرق الأوسط ما تزال تعاني من نقص في البحث. لمعالجة هذه الفجوات، أطلقت مبادرة أبحاث العنف الجنسي (SVRI) ، بدعم من مركز أبحاث التنمية الدولية (IDRC)، دراسة متعددة المنهجيات استمرت ١٨ شهراً، شملت:

- مراجعة الأدبيات البحثية المنشورة (٢٠١٠-٢٠٢٣) حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي في إفريقيا والشرق الأوسط لتحديد الفجوات البحثية الرئيسة.
- تحليل السياسات ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإجراء مقابلات مع طاقم الجامعات في إفريقيا والشرق الأوسط.
- تحديد الفجوات الرئيسية وتوجهات البحث من خلال تمرين لتحديد الأولويات شارك فيه ١٢٦ من الباحثين والممارسين والأكاديميين.

ماذا تخبرنا مراجعة الأدبيات البحثية المنشورة؟

معدل الانتشار مرتفع، لكن الأدلة محدودة

- **حجم المشكلة:** ينتشر العنف الجنسي والتحرش على نطاق واسع في الجامعات. وفقًا لمراجعتنا الاستطلاعية، تُبلغ ما يصل إلى ست من كل عشر طالبات في إثيوبيا عن تعرضهن للعنف الجنسي، بينما في مصر تُبلغ الغالبية الساحقة من الطالبات عن تعرضهن للتحرش. أما في نيجيريا، فيُعَدّ التحرش بالكادر الأكاديمي شائعًا، حيث وجدت بعض الدراسات أن الغالبية الساحقة من الموظفات تعرضن له. ومع ذلك، تبقى الأدلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودة للغاية، مما يترك فجوات كبيرة في الفهم والوقاية.

- **أشكال العنف:** يأخذ التحرش في الحرم الجامعي أشكالًا متعددة، إذ يبلّغ الطلاب عن تعرضهم للتحرش اللفظي والجسدي، و»المقايضة بالجنس مقابل العلامات» – حيث أفادت نحو أربعة من كل عشرة طالبات نيجيريات بانتشاره – فضلًا عن العنف الذي يرتكبه أعضاء هيئة التدريس. وتبرز أيضًا أنماط أخرى ضارة مثل التنمّر، والاعتداءات الصغيرة، والعنف عبر الإنترنت -كمخاوف ناشئة، لكنها ما زالت أقل تناولًا بالبحث.

- **الأثر على الناجيات:** تُخلّف هذه التجارب عواقب وخيمة وطويلة الأمد. غالبًا ما تواجه الناجيات شعورًا بالخزي، واللوم الذاتي، والاكتئاب، والقلق، وحتى أفكارًا انتحارية. ويمكن أن يؤدي العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى عرقلة وتقويض المسارات الأكاديمية، وتعطيل الدراسة، وتهديد المسارات المهنية، وسرقة مستقبل الطالبات والموظفات على حد سواء.

مراجعة السياسات: ينبغي للجامعات أن تكون حاضنات للممارسات الجيدة

تتمتع الجامعات بمكانة فريدة – باعتبارها فضاءات للبحث والابتكار، تُمكّنها من ريادة واستحداث استجابات فعالة، وصياغة أطر سياسات، وتعزيز أبحاث تعالج الفجوات في الأدلة الرئيسية. كما أنها تشكّل الجيل القادم من القادة والمهنيين وصانعي السياسات، وتعمل كنماذج يحتذى بها للقطاعات أخرى. وبالتالي، ينبغي للجامعات والكليات أن تجسّد أعلى معايير الأخلاق والمسؤولية والرعاية. ومع ذلك، فإنها غالبًا ما تفشل في توفير الأمان والدعم والعدالة للناجيات.

- **ندرة السياسات:** بعد أن تمّت مراجعة أكثر من ١,٠٠٠ جامعة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت نسبة الجامعات التي لديها سياسات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي منشورة للعامة أقل من ١٠٪. وكانت السياسات أقل في إفريقيا الوسطى والشمالية، بينما وُجدت بشكل أكبر في إفريقيا الجنوبية والشرقية، وكذلك في مصر والأردن في الشرق الأوسط.

- **ضعف السياسات والخدمات:** غالبًا ما تخذل الأنظمة الناجيات لافتقارها إلى المساءلة، ولسوء التنفيذ والتطبيق الذي لا يحقق العدالة.

- **ضعف الشمولية:** أقل من ٤٠٪ من السياسات تذكر الأشخاص ذوي الإعاقة؛ أما حماية أفراد مجتمع الميم فتكاد تكون غائبة.

- **تنفيذ السياسات:** يرتبط نجاح السياسات بالتزام قيادة الجامعات، وتدريب الكوادر التعليمية، و تثقيف الأقران. ومع ذلك، فإن معظم السياسات لا تزال تتجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم.

الحاجة الملحّة إلى المزيد من البحث

هناك حاجة ملحّة إلى أبحاث أكثر قوة وتعمقاً لفهم عوامل النجاح، الفئات المستهدفة، والسياقات المختلفة. فالدراسات الحالية مجزأة وغير متسقة، مع فجوات كبيرة تتعلق بتجارب الموظفين، والطلاب ذوي الإعاقة، ومرتكبي العنف. وبدون أدلة أفضل، لن تتمكن الجامعات من تصميم استجابات فعالة أو منع الأضرار المستقبلية.

على ماذا يجب أن يركّز البحث المستقبلي؟

أحد أبرز مجالات الأولوية التي حددها الخبراء **هو فهم التصورات والمعايير والثقافات المؤسسية – وتحديدًا كيف تدعم أو تعرقل الثقافات المؤسسية** الجهود المبذولة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له. ويركز هذا المجال على كيفية تشكيل كل من وصمات العار، ولوم الضحايا، وإنكار العنف داخل مؤسسات التعليم العالي لأنماط ومعايير ضارة، مما يعيق التقدم ويثني الناجيات عن طلب المساعدة.
للاطّلاع على جدول أعمالنا البحثي

« دائمًا ما يُلقى اللوم على الطالبة – حيث يُفترض أنها هي التي بادرت [...] بينما يظل المعتدي بمنأى عن المساءلة. »
(مشاركة في مراجعة السياسات)

التوصيات

يجب أن تقود الجامعات إجراءات قائمة على الأدلة

- **تعزيز السياسات المرتكزة على الناجيات:** بوضع الناجيات في صميم الاستجابات الجامعية، وضمان وصولهن إلى الدعم والعدالة، والتصدي للإنكار ولوم الضحايا، وخلق مساحات آمنة للحوار والإنصاف.
- **إرساء نظم للمساءلة:** باستخدام الهياكل الجامعية المنظمة كنماذج للممارسات الفضلى من خلال آليات إبلاغ شفافة، وكوادر مدرَّبة، وخطوط واضحة للمسؤولية يمكن متابعتها وإنفاذها.
- **دعم البحث لتوسيع قاعدة الأدلة:** الجامعات هي المكان الأمثل لتعزيز أجندة البحث ودفعها قدمًا؛ فمع الاستثمار المناسب، يمكنها بناء الأدلة، وتعزيز القدرات، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لتمكين مؤسسات التعليم العالي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من إنتاج المعرفة وتطبيقها لتحقيق التغيير المستدام.

على الحكومات والجهات المانحة دعم السياسات المستندة إلى البحث

- **الاستثمار في بناء الأدلة:** تمويل الأبحاث لتعزيز أجندة العمل البحثي وسد الفجوات المعرفية الحرجة. وتزويد الجامعات بالقدرة والبنية التحتية لإنتاج الأدلة وتطبيقها في نماذج للوقاية والاستجابة.
- **إدماج الأدلة في أطر العنف القائم على النوع الاجتماعي:** لضمان أن تكون القوانين والسياسات والإجراءات قائمة على الأدلة وتُنفَّذ باستمرار وباتّساق، بحيث تتمكّن الناجيات من الحصول على حماية وعدالة حقيقية.
- **دعم توسيع نطاق التدخلات الفعّالة:** باستخدام المشاريع التجريبية الناجحة لتوجيه البرامج والسياسات على المستويين الوطني والمؤسسي.

لمزيد من المعلومات وكل المخرجات البحثية الخاصة بالمشروع، متوفرة على الموقع الالكتروني، هنا

svri@svri.org www.svri.org @TheSVRI @thesvri.bsky.social thesvri
@TheSVRI SVRI - Sexual Violence Research Initiative
SVRI NPC (2019/197466/08)